

## نموذج يعمل دون ضجيج

زيد الفضيل  
باحث في التاريخ



@zash113

في مقال سابق أشار الكاتب المتميز خالد العضاض في الزميلة «الوطن» إلى إشكالية أخال أنها كبيرة في وطننا وعالمنا العربي إجمالاً، وأقصد بها مظهرية مراكز الأبحاث وعدم جدية أغلبها في تجويد ما تنشره من دراسات ومقالات وتحليلات، واعتمادها على ظاهرة الدكاكين البحثية في بعض البلدان التي تفتقد إلى الموثوقية المنهجية في التوثيق والاستقراء والتحليل وصولاً إلى إعلان النتائج، وهو ما يفقد كثيراً من الدراسات والمقالات المتخصصة قيمتها العلمية ومصداقيتها عند كثير من الباحثين الغربيين بوجه خاص.

**وراقع الحال** فلذك سمت ابتلينا به منذ زمن، ولم يقتصر على مسار مراكز الدراسات التي ظهر وهجها من سنوات بسيطة، بل كان قد امتد بحبالته إلى الأبحاث الجامعية في العلوم الإنسانية جملة، وفي موضوع الدراسات الإسلامية والتاريخ والعلوم الاجتماعية بخاصة، التي يمكن وصفها بالركيكة في مضمونها وخلصاتها البحثية، وحنماً فالأمر يحتاج إلى معالجة صارمة لإصلاح الخلل، ومن ذلك التزام الباحثين بالشروط والأحكام الواجب توفرها في أبحاث الترقيات بشكل مهني جاد، بهدف تجويد مسار البحث العلمي وإعادته لمساره المنهجي الصارم.

أعود إلى مراكز الدراسات لأؤكد ما طرحه الزميل خالد العضاض من افتقارنا لوجود العديد من المراكز البحثية المتخصصة غير الرسمية، وقلة ما لدينا منها في مقابل بعض الدول المجاورة، وإن كان ذلك ليس بمقياس، فالعبرة ليست بالكم، وليست بالأسماء، وإنما بالكيف، والتزام المركز بقواعد المنهجية والشفافية مالياً وعلمياً، إذ يتم تقييم المراكز

وفقاً لشفافيتها واستقلالها اقتصادياً وعلمياً. وأخال أن كثيراً من المراكز في عديد البلدان العربية لا تحقق هذان الشرطان، بل بعضها قد استفاد من التسهيلات القانونية في بلده لتأسيس مركز أبحاث دون شروط علمية ومكانية معتبرة، فقام بذلك بغية أن يروج لنفسه إعلامياً، ويكون أحد تلك الدكاكين التي تعمل من وراء حجاب لمن يدفع؛ ومؤكد فإن من يدفع لن يكون واعياً ومدركاً بمنتم الموضوع ومدى مصداقيته وموثوقيته، فالمهم لديه في نهاية المطاف رؤية كتاب أو دراسة مكتوب عليها اسمه واسم مركزة للأسف الشديد.

على أني ومن باب الإنصاف أجد من واجبي الإشادة بمركزين سعوديين مستقلين أعرف نشاطهما عن كثب، وأدرك حجم العمل المرصود فيهما، وهما مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومركز الخليج للأبحاث؛ وبحكم قربي في الأونة الأخيرة من مركز الخليج للأبحاث فيمكنني وصفه بأنه النموذج الذي يعمل دون ضجيج، حيث دشّن مع ابتداء شهر يناير عامه الـ23 بوجود راسخ وواسع في عدة مكاتب رئيسية في العاصمة الرياض ومدينة جدة وجنيف بسويسرا وكامبردج بإنجلترا، وقرىبا في بروكسل، علاوة على مكتب باليابان.

وانطلق ببرامج متعددة شملت البرنامج السياسي والاقتصادي والأمني والبيئي ومؤخراً أضف برنامجاً الثقافي والإعلامي، وأصدر خلال مسيرته أكثر من خمسمائة كتاب باللغتين العربية والإنجليزية، ومجلة متخصصة بلغت أعدادها 181 عدداً، يكتب فيها أكثر من 800 باحث متخصص، وهو ما أهله ليكون من ضمن أفضل مائة مركز للأبحاث (Think Tank) على مستوى العالم من عدد إجمالي يزيد على الأثنى عشر ألف مركز للدراسات والأبحاث.

على أن الأكثر أهمية هو اعتراف المنظومة القانونية والفكرية العالمية باستقلاله مالياً ومنهجياً، ولهذا احتضنت مدينة جنيف السويسرية وجامعة كامبريدج العريقة في بريطانيا والعاصمة البلجيكية بروكسل التي تمثل عاصمة فعلية للاتحاد الأوروبي ومدينة طوكيو في اليابان مكاتب للمركز بها، بل قبلت الأمم المتحدة أن يشارك المركز في أروقها ويحضر اجتماعاتها بصفة مراقب، وهو اعتراف كبير بموثوقية المركز ومصداقية منهجه، لأجل ذلك بادرت المؤسسات الغربية والشرقية بعقد ورش عمل متخصصة حول منطقة الخليج بالشراكة مع المركز، كورش العمل التي ينظمها حالياً الاتحاد الأوروبي حول العلاقات الأوروبية الخليجية، وغيرها. أختّم بالإشارة المستحقة إلى مؤسس ورئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبدالعزيز بن صقر، الذي يراه الناس متحدثاً باقتدار ومنهج علمي حصيف في كثير من المحطات الفضائية، ناهيك عن المؤتمرات واللقاءات المتخصصة. وأقول انطلاقاً من خبرة وإدراك بأنه ثروة متميزة يجب أن نستفيد منها في الإطار المعرفي بشكل أكثر جدية ومهنية، لاسيما مع طلاب الدراسات الإنسانية والعلوم السياسية بخاصة ومدربي المعهد الدبلوماسي وغيرهم؛ إذ ما أوجدنا إلى نموذج حصيف واع ومدرك لديه خبرة واسعة في العمل البحثي والمفاوضات والمشاورات واللقاءات الدولية ليجلس معه طلابنا فيسمعوا منه شيئاً لن يقرؤوه في مراجعهم النظرية، وأراه جديراً بذلك، لما يملكه من طرح هادئ غير انفعالي، وعقل شبكي منظم، والتزام باحترام كبير لمنظومة القيم الأخلاقية حال تعاطيه السياسي وخلال نهجه العملي. وهو ما يتفق عليه المختلف قبل المؤلف. فهل إلى ذلك سبيل؟

بأبرياء عزل، ذنبهم أنهم أصحاب أرض وقضية. في المقابل، سلطة فلسطينية متسلطة، يضرب شعبها ويقتل ويهجر، وأقصى ما تفعله أن توقف التنسيق الأمني بينها وبين المحتل، وهنا يحير العقل السوي عندما يتساءل عن طبيعة هذا التنسيق وانعكاسه الإيجابي المنتظر على الفلسطينيين الذين تقتلهم إسرائيل بدم بارد كل يوم؟! في أفريقيا المعارك مستمرة، بالأساس القريب عملية عسكرية أمريكية في الصومال، تقول الدعاية الأمريكية أن نتائجها كانت قتل 9 إرهابيين، ويبدو أن الطرف المقابل لم ولن يقول شيئاً عن هذه العملية، البعض يتذكر تلك العملية العسكرية الأمريكية الفاشلة التي نفذتها قواتها في الصومال في عقد التسعينات من القرن الماضي، والتي ما زالت ماثلة في مخيال الساسة الأمريكيان وهم يتعاطون مع الشأن الصومالي وإشكالاته المتعبة والمرعبة. **العالم يتجه إلى حقيقته ربما، وربما أنها الفوضى العارمة التي تسبق ذلك الحث، بغض تلك الفوضى تكون نارها موقدة من أطراف نافذة تحاول السيطرة على العالم، وبعضها يكون انعكاساً واستجابة طبيعية لتطورات الأحداث في أي مكان، فالعالم ما زال يستذكر جروح الحربيين العالميتين، وما زالت مأساهم يحسدها المخيال الإنساني أعمالا أدبية ودرامية، كونها أكثر ما أساء للعالم وأضر به.** الأمم المتحدة وأمينها، عليهم أن يشعر بالعار أكثر من القلق، كون الأمين السابق قد استهلك كل مشاعر القلق التي يحق لخلفه ومنظومته الأهمية الشعور به، وهذا ما جعل الأمين العام الحالي، الذي لا أعرف اسمه ولا أريد أن أعرفه، يتوارى عن المشهد خجلاً وربما خوفاً من القادم القريب.

الغرب منقسم على نفسه، وأوروبا تتأ على وقع السياسات الأمريكية الجديدة، التي باتت تتمحور حول مصالحها دون النظر إلى مصالح الآخرين، وروسيا تحلم بزوغ فجر قبرصي جديد تكون فيه الشمس الساطعة التي تثير أوروبا التي ما زالت تدور في الفلك الأمريكي غير قادرة على الفكك من نظامه الصارم، كيف لا وأمريكا هي من وضعت تلك الدول فيه، فكانت طوق نجاتهم مرتين، الأولى من هتلر والثانية من الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة، والذي يريد بوتين بعثه من جديد. ماذا بقي أيها الكرام من أخبار؟ بقيت أخبار العرب بعاريتهم ومستعربتهم، ذلك النص المفقود الذي وسعه التاريخ وما زال الحاضر عاجزاً عن استيعابه أو أن يعياً به، ما فتى هذا النص يبحث في هذا العالم عن موقع إعرابي أصيل يخولسه التأثير، لكن أزمته الأزلية تكمن أن حضوره في المشهد يظل كصلة الموصول، التي تحضر صوتها له أين، لكن لا محل لها من الغرب - بضم العين - والإعراب!

## عالمنا اليوم

علي المطوع



@alaseery2

الأخبار المتواترة هذا الأسبوع تفيد بقدوم تعزيزات عسكرية كبيرة للجيش الأوكراني، دبابات تشالنجر الأمريكية ونظيرتها اليبورد الألمانية في طريقها لتقوية الدفاعات الأوكرانية، هذه الأخبار تعكس تفوقاً عسكرياً كاسحاً للروس، استدعى الغرب القيام بهذا الإجراء الخطير!

قبلها كان هناك انسحاب روسي مفاجئ، هلل البعض على وقع انكساراته، كون المعادلة لم تتغير فحسب، بل انقلبت رأساً على عقب، على طريقة دايم السيف في شطره الشهير (وعود خبير الصيد مصوبو يا كافي)، قبل أن تعود روسيا هذه الأيام بهجوم كاسح مهول في محاولة لملء الفراغ من جديد.

المحللون يتعمون بأحداث جسام مكنتهم من الجلوس أمام العدسات والتحدث بطلاقة متناهية، فهم أصحاب صناعة كلامية، ماتتها الخمام هي الأحداث المأساوية التي تعصف بالعالم هنا وهناك، ولا عجب أن تزدهر صنعتهم في ظل جنون بعض النافذين في العالم، والذين لا يسعهم اللحم ولا الأناة للتبصر في عواقب الأمور. قبل وقوعها، فهم يهرون إلى الأمم في مشاهد مخيفة تشي بتغيرات جوهرية قائمة ومرعبة.

إسرائيل كعادتها الإجرامية، وفي ظل يمينها المتطرف، شنت هجومات على بعض المواقع الفلسطينية المحتلة، خلفت كعادتها الدمار والقتل في صفوف المدنيين، وكالعادة تهب الفصائل الفلسطينية لردة الفعل التي وإن كانت لا تقاس ولا تقارن بالفعل القادم من إسرائيل، إلا أنها تظل طبيعية في مشهد صراع دموي بين قوة معادية وشعب شبه أعزل، يتمسك بما بقي له من أرض ويتوق لإعادة حقوقه المصادرة.

إسرائيل ما انفكت تؤصل حضورها في منطقتنا كدولة غاصبة، تكسر كل الأعراف والمواثيق الإنسانية، لنقتل وتدمر وتفتك

منخفضة، وجودة عالية. إن شركات خدمات النقل بما فيها البريد العادي في معظم دول العالم تستخدم نظام العنوان الرسمي كوسيلة قانونية معتبرة لنقل البضائع والشحنات والمستندات الرسمية للأفراد والشركات. فبمجرد كتابة عنوان المرسل إليه المتضمن رقم المنزل، واسم الشارع، والرمز البريدي تصل الشحنات أو المستندات تلقائياً إلى باب المنزل أو مقر الشركة دون الاتصال بالعميل أو طلب أي معلومات إضافية.

محلياً، لا زالت العديد من شركات التوصيل تستخدم أساليب لا تتماشى مع التوجهات الحديثة في سياق تفعيل دور التقنية في النقل والخدمات اللوجستية. تطلب (بعض) شركات التوصيل بيانات تأكيد العنوان من خلال رسائل الواتس أب، ولا ينتهي الموضوع عند هذا الحد؛ بل يطلب مندوب التوصيل أيضاً عبر رسائل الواتس أب عنوان المنزل ويكرر عبارة «أرسل لي اللوكيشن» أو إذا لا تريد استلم الشحنة من الفرع، وفي موعد التسليم يصير (بعض) مندوبي التوصيل على الاتصال بالعميل للتأكد من وجوده وتنسيق الاستلام قبل توصيل الشحنة؛ وفي حال عدم الرد يؤجل إرسال الشحنة لليوم التالي، يطلب بعض مندوبي التوصيل بيانات باللغة الإنجليزية؛ في حين البعض الآخر لا يجيد اللغة العربية أو الإنجليزية؛ وهكذا تضطر للتواصل معه صوتياً قائلًا «متى يجي؟»، ثم يجيبك «أرسل لي اللوكيشن أنا يجي».

الأدهى من ذلك، مشاهدتي لأحد المندوبين يرسم كروكي للموقع على نفس الشحنة لتسليمها! يا للعجب العنوان كاملاً مكتوب في الطرد وهذا يسأل أين الموقع وذلك يرسم كروكي؟! والنتيجة النهائية أيام طويلة مهدرة، وحرق أعصاب، وجهد يضع في ملاقحة شحنة ترفض الوصول إلى عنوان منزلك مباشرة.

في الحقيقة يشكل تطوير نظام النقل والخدمات اللوجستية عاملاً هاماً في إطار التحول نحو تعزيز تنافسية المدن العالمية في السلم الحضري. وهكذا فجودة الحياة في المدن تتأثر سلباً ليس لنقص أو خلل في الخدمات اللوجستية؛ بل في حوكمة هذه الخدمات والتأكد من ملامستها لاحتياجات السكان وصولاً لتحقيق أقصى درجات الرضا والسعادة للمجتمع.

**ملخص القول،** إن بناء الإطار المادي أو بنية النقل في المدن لن يكون كافياً لضمان تحقيق مستويات عالية لجودة الحياة؛ بل من الأهمية بمكان أن يترافق ذلك مع إطار يقيس مستويات الأداء ومؤشرات تستجيب لاحتياجات المجتمع، عندها سوف تصل شحنتك مباشرة إلى عنوان منزلك.

وفي هولندا أيضاً كان حامياً لممارسات بغیضة تجاه الأديان لكونه سلوكياً يندرج تحت مفهوم حرية التعبير التي يقرها القانون في الدولتين، أي أن القانون في ذاته هو الجذر الداعي لممارسات التطرف والكرامية وأن المسؤولية هنا تقع على عاتق الدولتين.

وبينما اتضح أن المواقف الدولية والأممية تردف هذه الرؤية ضد اليمين الغربي المتطرف؛ ظهر رئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون في إدانته ليقول بأن «حرية التعبير جزء أساسي من الديمقراطية، ولكن ما هو قانوني ليس بالضرورة أن يكون ملائماً» ووجد دفاعاً عن موقفه هذا من المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس الذي أشاد بدعم السويد لحرية التجمع، وقال، دون أن يكون هدفه السخرية بالطبع، «إن الفعل قد يكون قانونياً وميشياً في آن واحد»، تظهر هنا الإشكالية التي مقرها اليسار الغربي التي قد تنبئ بتكرار تلك الحوادث مراراً، فلا اليمين المتطرف قادر على التعايش ولا اليسار المتطرف أيضاً قادر على ضبط عملية التعايش نفسها.

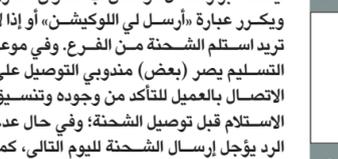
**وفي رأيي** أن المسؤولة لا تقع على عاتق السويد وهولندا وحسب، والحادثة البربرية تلك لن تمحى بتقدير اعتذار رسمي للدول الإسلامية وستبقى خالدة في الذاكرة المجتمعية، بل لابد من عمل أممي يتناول فيه المجتمع الدولي برمته ويكون هدفه صد التفكك ومحددات التشتت والتمزق الإنساني وكبح أدران العنصرية الوضیعة التي تستند إلى المفاهيم الغربية العائسة والفضفاضة في تفسير القانون وحماية السلوكيات الخارجة عن الأخلاق، وهذا لن يتم

أقدم زعيم حزب «الخط المتشد» السويدي اليميني المتطرف راسموس بالودان، الأسبوع الماضي على حرق نسخة من المصحف أمام السفارة التركية في ستوكهولم، كتعبير لاعتراضه على المحادثات التي كانت جارية بين بلاده وتركيا بشأن انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو، وقد تسببت هذه الحادثة البغيضة بموجة غضب عارمة من كافة الدول العربية والإسلامية مردوفة بتنديد دولي واسع النطاق؛ لكون هذا المتطرف أقدم على ذلك وسط حماية مشددة من الشرطة السويدية، وأعقب تلك الحادثة إقدام متطرف آخر هولندي عضو في حركة «بيغيدا» المناهضة للإسلام على تمزيق نسخة من المصحف في لاهاي، ولكن الشرطة هذه المرة منعت حرق المصحف الأمر الذي دعا إلى استمرار حالات الغضب والرفض لزيادة الأديان ولكنه لفت الانتباه أيضاً إلى معضلة في غاية الأهمية تتمثل في فعالية القانون أمام التردى الأخلاقي عندما يندرج تحت مفهوم حرية التعبير. وقد أظهرت دول العالم العربي والإسلامي مواقف رسمية موحدة تجاه رفض هاتين الحادثتين، داعية إلى نيد ودواعي الكراهية والتطرف ونشر قيم التسامح والتعايش، لكن كانت هناك مطالبات بتقديم اعتذار سويدي وآخر هولندي للدول الإسلامية، ومطالبات أخرى باتخاذهم إجراءات تحد من تصاعد الظواهر المعرزة للكراهية والتطرف، إلى جانب دعوات المقاطعة التجارية وتنظيم الوقفات الاحتجاجية التي قد تنتهي بحرق أعلام الدولتين وإهانتها تطبيقاً لقانون نيوتن الثالث، وكل تلك المطالبات كان محرکها هو أن القانون في السويد

## أرسل لي اللوكيشن؟!

وليد الزامل

متخصص في التخيلط العمراي



@waleed\_zm

يعد القطاع اللوجستي من أهم القطاعات الحديثة في منظومة النقل والذي تهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتطويره من خلال ركائز تؤكد على ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز اقتصادي عالمي يتوسط القارات الثلاث، وفي ظل توجهات الرؤية الوطنية في التحول نحو المدن الذكية تأتي شركات النقل والتوصيل كواحدة من أبرز الخدمات الحديثة التي تحتاجها المدن الكبرى لكونها تساعد على تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاهية المنشودة للمجتمع.

وتأكيداً لذلك، تسعى الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية لتحقيق عدة أهداف ومن أبرزها تحسين التكامل مع أنماط النقل عبر تعزيز الروابط بين النقل البحري والجوي والطرق والسكك الحديدية لتحسين خدمات نقل البضائع، ودعم التكامل مع بقية القطاعات نحو رفع تصنيف المدن السعودية في سياق التنافسية العالمي. وتأخذ هذه الاستراتيجية عدة مغيرات منها الاستفادة من الثورة المعلوماتية وتوظيف التقنية في خدمة المدينة. وربما لا يلمس العميل الإطار الشمولي لمراحل النقل وتلقياته أو مكونات منظومة الخدمات اللوجستية، بقدر ما يهمه وصول المنتج أو الشحنة للموقع وتنفيد الخدمات المطلوبة بسرعة فائقة، وتكلفة

## كي لا يبرر القانون ازدياء الأديان

صهيب الصالح

باحث سياسي واجتماعي



@9oba 91

أقدم زعيم حزب «الخط المتشد» السويدي اليميني المتطرف راسموس بالودان، الأسبوع الماضي على حرق نسخة من المصحف أمام السفارة التركية في ستوكهولم، كتعبير لاعتراضه على المحادثات التي كانت جارية بين بلاده وتركيا بشأن انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو، وقد تسببت هذه الحادثة البغيضة بموجة غضب عارمة من كافة الدول العربية والإسلامية مردوفة بتنديد دولي واسع النطاق؛ لكون هذا المتطرف أقدم على ذلك وسط حماية مشددة من الشرطة السويدية، وأعقب تلك الحادثة إقدام متطرف آخر هولندي عضو في حركة «بيغيدا» المناهضة للإسلام على تمزيق نسخة من المصحف في لاهاي، ولكن الشرطة هذه المرة منعت حرق المصحف الأمر الذي دعا إلى استمرار حالات الغضب والرفض لزيادة الأديان ولكنه لفت الانتباه أيضاً إلى معضلة في غاية الأهمية تتمثل في فعالية القانون أمام التردى الأخلاقي عندما يندرج تحت مفهوم حرية التعبير. وقد أظهرت دول العالم العربي والإسلامي مواقف رسمية موحدة تجاه رفض هاتين الحادثتين، داعية إلى نيد ودواعي الكراهية والتطرف ونشر قيم التسامح والتعايش، لكن كانت هناك مطالبات بتقديم اعتذار سويدي وآخر هولندي للدول الإسلامية، ومطالبات أخرى باتخاذهم إجراءات تحد من تصاعد الظواهر المعرزة للكراهية والتطرف، إلى جانب دعوات المقاطعة التجارية وتنظيم الوقفات الاحتجاجية التي قد تنتهي بحرق أعلام الدولتين وإهانتها تطبيقاً لقانون نيوتن الثالث، وكل تلك المطالبات كان محرکها هو أن القانون في السويد

دون الرجوع إلى تلك المفاهيم بغرض مطارحتها وإعادة اختبار جوهرها انطلاقاً من جدلية المرجعية الأخلاقية بين العقل والدين؛ إذ لابد من إيجاد روابط ما بين هذا ونك تولد إثراء متبادلاً وتحافظ على سمو المجتمع البشري عن هكذا تعويض مفتعل، بما يجعل الفرد يستعصر على أن يتشعر كونه القيم الدينية انطلاقاً من إيمانه بقيمته كمتشعر وبالتالي انفتاحه على التواصل مع المجتمع الإنساني العالمي بعيداً عن الدوغماتيات والتزمت.

وقد أظهرت المواقف المتداعية عن الحادثتين أن معظم الدول انطلقت في مواقفها من الواقع الملموس، أي الفعل الشائن نفسه، لتصل إلى ما تراه خيراً للمجتمع البشري، كالمطالبة بحظر ازدياء الأديان ونيد ودواعي التطرف، وهذا موقف نبيل لكنه يفترض، ربما دون قصد، من المتممين للتيارات المتطرفة يتفقون معهم في معاني المفاهيم المرتبطة في الحادثتين من قبيل الكراهية والتطرف وحرية التعبير، وبالتالي فهم يبنون على هذه افتراض رؤية موحدة للمفاهيم التي من خلالها يمكن الانتقال إلى فهم موحد للدين وسلوكيات التقديس والتدريس، ثم ينبي عليها فهمهم للخير والشر والتسامح كإطار عام تدرج تحته كل تلك المفاهيم، لذا قد يكون من الأفضل أن ينطلق العمل من الأعلى، من المجال الأممي، بما يحقق خلق فضاء عمومي يخرج القانون نفسه من الألق الضيق إلى العنونة الكونية، ويهبط إلى تحييد تلك المفاهيم عن السيوالة وتباين تفسيرها، ليستطيع القانون بعد ذلك أن يكون ملائماً للأخلاق بالضرورة؛ وإلا فيان الحادثتين ستكرر أيضاً.